

Distr.: General
21 May 2026
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

15 حزيران/يونيه – 10 تموز/يوليه 2026

البندان 2 و4 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 20/58، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رصد وتقييم الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار، وأن يقدم إلى المجلس تقريراً شاملاً في هذا الشأن، يتناول أيضاً الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المؤيدة للديمقراطية والمجتمع المدني، من بين جهات أخرى، من أجل تطوير المؤسسات والسياسات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، والحوكمة الشاملة للجميع، والعدالة الانتقالية، على الصعيدين المحلي والوطني، ويحدد الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لدعم هذه الجهود.

* أُنشئ على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدّمة لها.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره رقم 20/58، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل رصد وتقييم الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار، مع مواصلة التركيز على المساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن سيادة القانون، ورصد تنفيذ هذا القرار والقرارات السابقة التي تحمل العنوان نفسه، وتقديم توصيات بشأن الخطوات الإضافية اللازمة لمعالجة الأزمة الراهنة، وتقديم تقرير شامل بشأن الحالة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والستين يتناول أيضاً الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المؤيدة للديمقراطية والمجتمع المدني، وغيرها، من أجل تطوير المؤسسات ووضع السياسات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، والحوكمة الشاملة للجميع والعدالة الانتقالية، على الصعيدين المحلي والوطني، ويحدد الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لدعم هذه الجهود.

2- ويوثق هذا التقرير الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في الفترة ما بين 1 آب/أغسطس 2025 و31 كانون الثاني/يناير 2026، والتي تغطي الفترة الممتدة من إعلان الجيش عن إجراء الانتخابات وحتى انتهاء فترة الاقتراع. ويستند إلى النتائج والتوصيات الواردة في التقارير السابقة التي نُشرت منذ انقلاب عام 2021، ويستعرض بالتفصيل المخاوف الناشئة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للسكان المدنيين، والتي تنبع من العنف المرتبط بالنزاع، وعدم احترام سيادة القانون، وحرمان السكان من المساعدات الإنسانية، وتأثير الانتخابات التي يتحكم بها الجيش.

3- وفي ظل هذه المخاوف، يتضمن التقرير تحليلاً لكيفية استجابة المجتمعات المحلية على الأرض وهياكل الحوكمة للتحديات المتعددة الأبعاد الناجمة عن أزمة حقوق الإنسان التي تسبب فيها الجيش، وكيفية معالجتها لمخاوف الحماية، ومواصلة توفير الخدمات الأساسية.

4- ويتضمن التقرير توصيات مخصصة للجيش الميانماري، وحكومة الوحدة الوطنية، والجماعات المسلحة المناهضة للجيش، وهياكل الحكم المحلي، والدول، بما في ذلك أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف دعم التطلعات الديمقراطية للشعب الميانماري ومطالباته بحقوق الإنسان في الحماية والعدالة.

ثانياً - المنهجية

5- تستند النتائج الواردة في هذا التقرير إلى أنشطة الرصد والتحقق عن بُعد التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصرت مفوضية الموارد المالية بقدرة المفوضية على جمع المعلومات والتحقق منها وفقاً لمعايير الإثبات المعمول بها، فتراجع بذلك عدد الحوادث وأنماط الانتهاكات التي تستوفي معايير إدراجها في هذا التقرير.

6- وبالنظر إلى أن المفوضية تواصل إعطاء الأولوية للاحترام الكامل لمبدأ "عدم الإضرار" على غيره من الاعتبارات، لم تُدرج الإشارات الجغرافية أو نسب الأفعال إلى جهات معينة، لا سيما على مستوى البلدات، وذلك بهدف ضمان الحماية وتجنب مخاطر الانتقام. وقد حُددت الوقائع المتعلقة بالحوادث والأنماط في الحالات التي توجد فيها أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوادث المعنية وقعت بالفعل. أما أرقام الوفيات المبلغ عنها فهي تمثل تقديرات تقل عما حدث في الواقع، حيث أعاقَت انقطاعات الإنترنت التي فرضها الجيش وقيود أخرى القدرة على توثيق جميع الانتهاكات بشكل شامل.

7- وفي الفترة ما بين آب/أغسطس 2025 وكانون الثاني/يناير 2026، أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 80 مقابلة مع ضحايا وشهود ومصادر أولية أخرى ومحامين وخبراء متخصصين ومهنيين إعلاميين وممثلين عن المجتمع المدني. ولإثراء النتائج بالبيانات والتوصيات الصادرة

عن الجهات الفاعلة المحلية، عقدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 24 جلسة تشاور واجتماعاً لجمع المعلومات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات النسائية، من جميع ولايات ومناطق ميانمار تقريباً. وشارك في هذه المناقشات ممثلون عن مجتمعات ومجموعات الأقليات.

8- وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان استبيانات إلى الجهات المسؤولة، بما في ذلك الجيش وحكومة الوحدة الوطنية، وطلبت مساهمات من ممثلي هيكل الحكم المحلي والجماعات المسلحة المناهضة للجيش والعديد من المنظمات الإثنية المسلحة. وأجرت المفوضية أيضاً مشاورات مع كيانات الأمم المتحدة وخبراء متخصصين، واستعرضت القوانين والسياسات والتقارير.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان في ميانمار

ألف - مستجدات النزاع

9- اتسمت الفترة السابقة للانتخابات التي خضع تنظيمها لسيطرة الجيش بانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، في ظل حالة عامة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار. وتحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من حوادث تُظهر اتجاهات وأنماطاً من الانتهاكات والتجاوزات التي قوضت بشكل كبير الحقوق والحريات الأساسية الضرورية لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وأفادت مصادر موثوقة أنها تحققت من مقتل ما لا يقل عن 702 من المدنيين في أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير⁽¹⁾. ومن بين هؤلاء، كان هناك 224 امرأة و153 طفلاً، وشكلوا معاً أكثر من 53 في المائة من إجمالي القتلى المدنيين. وظلت الغارات الجوية السبب الأكبر للدمار والمعاناة. وقُتل ما لا يقل عن 505 مدنيين، بينهم 175 امرأة و112 طفلاً، أي ما يمثل 57 في المائة من المجموع، في هجمات شُنّت باستخدام طائرات مقاتلة ومسيرات وطائرات شراعية وطائرات هليكوبتر. ولأغراض المقارنة، أشار تحليل المصادر المفتوحة خلال الفترة نفسها إلى مقتل ما لا يقل عن 1 015 مدنياً في أكثر من 1 400 غارة جوية. ولا يزال الرجال والنساء والفتيان والفتيات من الروهينغيا معرضين للتجنيد القسري من قبل جيش أراكان، فضلاً عن القتل والاعتقال التعسفي والعنف الجنسي.

10- وفي مثال يوضح المخاطر التي تهدد حياة السكان المدنيين واحتياجاتهم من الحماية، قُتل 23 مدنياً، بينهم امرأتان وأربعة أطفال، وأصيب أكثر من 60 آخرين بجروح، في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025 حوالي الساعة 8 مساءً، بعد أن ألقت طائرات شراعية قنبلتين من العيار الثقيل، أصابتا مدنيين كانوا مجتمعين أمام مدرسة في قرية بون تو، في قضاء تشاونغ-أو، بمنطقة ساغينغ. وعند وقوع الهجوم، كان المشاركون يقيمون فعالية على ضوء الشموع للاحتفال بانتهاء الصوم البوذي، وللمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين، ومعارضة التجنيد الإجباري، ورفض إجراء انتخابات عسكرية. وبعد وصول فرق الإنقاذ، سقطت قذيفة أخرى، دون أن تسفر عن وقوع إصابات، لكنها زادت من حدة المخاوف. وأدى القصف المدفعي الذي استهدف عيادة قريبة إلى تعطيل جهود نقل الجرحى بشكل أكبر. وأفاد بيان عام نُشر في وسائل إعلام تابعة للجيش بأن الهجمات كانت جزءاً من «عملية لمكافحة الإرهاب» استخدمت فيها الجماعات المسلحة المدنيين كدروع بشرية، دون تقديم أي معلومات تدعم ذلك⁽²⁾.

(1) انظر <https://aappb.org/>.

(2) انظر: ثيت هتوي ناينغ - صحفي مستقل، «اللجنة العسكرية تزعم أن قوات الدفاع الشعبي تستخدم المدنيين كدروع بشرية في إطار عملية القرية المشتركة»، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025، متاح في:

<https://www.facebook.com/photo/?fbid=1155880723309035&set=pcb.1155880963309011>

11- وأكد تحليل البيانات حدوث ارتفاعات حادة في عدد القتلى من المدنيين خلال فترتين: آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2025، وكانون الأول/ديسمبر 2025 - كانون الثاني/يناير 2026. وأفادت مصادر موثوقة أنها تحققت، خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2025، من مقتل ما لا يقل عن 265 مدنياً، بينهم 161 في غارة جوية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2025 وكانون الثاني/يناير 2026، أفادت التقارير أنه تم التحقق من مقتل 228 مدنياً، منهم 183 في غارات جوية. وتزامنت هذه الفترات مع الإعلان عن الانتخابات والتقدم الذي أحرزه الجيش على أرض المعركة في محاولته لتوسيع نطاق سيطرته على الأراضي.

12- ومن الأمثلة الأخرى على هذه الحالة، أنه في يوم حقوق الإنسان، أي في 10 كانون الأول/ديسمبر 2025، حوالي الساعة 9 مساءً، دمر الجيش مستشفى بسعة 300 سرير في مروك-أو، بولاية راخين، مما أسفر عن مقتل 33 مدنياً، بينهم 17 امرأة ورضيع يبلغ من العمر ثلاثة أشهر، وإصابة عشرات المدنيين الآخرين. وأفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن طائرة ألقت قنبلتين، أصابت إحداها جناحاً للمرضى، بينما سقطت الأخرى بجوار كشك الأمن التابع للمستشفى، مما أسفر عن مقتل أربعة متطوعين وتدمير المرافق. وكان معظم الضحايا من المرضى وزوار الأقارب، ومن بينهم امرأة حامل، وعدد من المدنيين من إثنية الراخين، ورجل مسلم وطفل. ومنذ الانقلاب، كان هذا الحادث الأكثر دموية من حوادث استهداف المنشآت الصحية، من بين ما مجموعه 1 873 حادثة أُبلغ عنها حتى 31 كانون الثاني/يناير 2026⁽³⁾. وادعى الجيش أن أربع جماعات مسلحة كانت تستخدم المستشفى كقاعدة لها، رغم أنه لا يمكن التحقق من صحة هذا الادعاء من مصدر مستقل⁽⁴⁾.

13- والمدنيون في المناطق الوسطى⁽⁵⁾ وفي ولاية راخين هم الأكثر تضرراً من أعمال العنف التي يرتكبها الجيش. وأفادت تقارير بأن مصادر موثوقة تأكدت من وقوع 573 حالة وفاة من أصل 702 حالة وفاة لمدنيين في هذه المناطق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين هؤلاء، سقط 476 قتيلاً جراء الغارات الجوية، بينهم 111 شخصاً، بما في ذلك 43 امرأة و10 أطفال، في الفترة التي سبقت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2025. وظلت ساغينغ المنطقة الأكثر خطورة على المدنيين في ظل ضغط القوات المسلحة للتقدم على الأرض، حيث سُجلت 191 حالة وفاة، شملت 60 امرأة و30 طفلاً، وتسببت الغارات الجوية في أكثر من 70 في المائة من إجمالي هذه الوفيات. وفي مساء يوم 5 كانون الأول/ديسمبر 2025، وخلال فترة الانتخابات، قصفت طائرة عسكرية مقهى في بلدة تاباين، حيث كان الناس قد تجمعوا لمشاهدة مباراة كرة قدم. وأفادت مصادر موثوقة بأنها تحققت من مقتل ما لا يقل عن 19 مدنياً، بينهم أربع نساء وطفل واحد، مع ورود أنباء عن إصابة 20 آخرين.

14- ومن خلال استخدام مركبات جوية منخفضة التكلفة وخفيفة الوزن، مثل المروحيات الصغيرة والطائرات المروحية، وسّع الجيش نطاق هجماته الجوية لتشمل المدنيين والبنى التحتية الحيوية. ووفقاً لتحليل المصادر المفتوحة، شن الجيش خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من 300 غارة جوية باستخدام الطائرات الشراعية (209 غارة) والطائرات المروحية الصغيرة (102 غارة)، مما أسفر عن مقتل ما مجموعه 134 مدنياً، بينهم 22 امرأة و13 طفلاً. وأفادت التقارير بأن غارات جوية عديدة دمرت أو ألحقت أضراراً بمدارس⁽⁶⁾

(3) انظر <https://reliefweb.int/report/myanmar/attacks-health-care-myanmar-18-february-03-march-2026>.

(4) انظر <https://www.moi.gov.mm/moi:eng/news/19750>.

(5) باغو، وماغواي، ومانداالاي، وساغينغ.

(6) أبلغ عن حوالي 1 328 هجوماً على منشآت تعليمية منذ الانقلاب، بينها 199 هجمة وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر <https://data.humdata.org/dataset/63605720-f0da-454d-89a6-552f1acc3a53/resource/fc54f0ab-cde5-4ccc-8285-a407c830a847/download/2017-2026-mmr-education-in-danger-incident-data.xlsx>).

ومرافق صحية⁽⁷⁾ وأسواق وأديرة ومخيمات للنازحين، مما زاد من المخاطر التي تهدد سلامة السكان المدنيين وفاقم حالة انعدام الأمن بينهم.

15- ونفذت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش أيضاً عمليات احتجاجاً على الانتخابات التي تحكّم فيها الجيش. ووفقاً للجيش، عرقلت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش العملية الانتخابية من خلال نشر دعاية كاذبة، وترهيب وتهديد الناخبين ومسؤولي الأحزاب وموظفي الانتخابات، وشن هجمات على مراكز الاقتراع وأفراد الأمن، واستخدام المتفجرات والأسلحة النارية، حيث بلغ مجموع أعمال التخريب 54 عملاً⁽⁸⁾.

16- وأشارت مصادر مفتوحة موثوقة إلى أن الجماعات المسلحة المناهضة للجيش شنت هجمات أثرت على المدنيين، بما في ذلك ما لا يقل عن 95 حادثة متصلة بالانتخابات، حيث شهدت باغو ويانغون 39 و18 هجمة على التوالي. وأفادت التقارير بأن أكثر من 80 في المائة من الحوادث العنيفة وقعت خلال الفترة الانتخابية الرئيسية، الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر 2025 إلى كانون الثاني/يناير 2026، بمعدل 26 حادثة في الشهر. وأعلنت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش مسؤوليتها عن استخدام قذائف الهاون والأسلحة الصاروخية، والمتفجرات التي تُلقى بواسطة مسيرات، والعبوات الناسفة، وعن تفجير مراكز الاقتراع وإطلاق النار عليها، وقتل موظفي الانتخابات واعتقالهم واختطافهم، ونصب الكمائن لقوافل نقل صناديق الاقتراع. ومن بين هذه الحالات هجوم يُزعم أنه شُنَّ بطائرة مسيرة أثناء عملية الاقتراع في 11 كانون الثاني/يناير 2026 على مكتب إدارة الشؤون العامة في بلدة هتانتابين، في منطقة باجو، أسفر عن مقتل موظف حكومي وإصابة آخر، وأدى أيضاً إلى إغلاق مركز الاقتراع. وفي حادثة أخرى وقعت في 25 كانون الثاني/يناير 2026، يوم التصويت في الجولة الثالثة، في بلدة تاونغتا بمنطقة ماندالاي، أطلقت جماعات مسلحة مناهضة للجيش النار من أسلحة ثقيلة في وقت قريب من فتح مراكز الاقتراع. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات بين المدنيين.

17- وأثر هذا الجو من انعدام الأمن السائد، في ظل أعمال العنف التي ارتكبتها جميع الأطراف، سلباً على الأجواء الانتخابية، واستمر في زيادة الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية بشكل عام⁽⁹⁾. وأجبرت أعمال العنف المدنيين مراراً وتكراراً على الفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان، سواء داخل ميانمار أو خارجها، مما أدى إلى تفاقم الأثر الإقليمي للأزمة التي تسبب فيها الجيش. وبينما أفادت الأمم المتحدة بأن عدد النازحين منذ الانقلاب⁽¹⁰⁾ يبلغ حوالي 3,7 مليون شخص، يُعتقد أن العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير، حيث لم يلجأ الكثيرون إلى طلب المساعدة عبر القنوات الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الزلزال الذي وقع في آذار/مارس 2025 والفيضانات الموسمية إلى تفاقم الوضع المتردي أصلاً، إلى تشريد أكثر من مليون شخص أصبحوا بلا مأوى أو من دون أي إمكانية للحصول على الخدمات الأساسية⁽¹¹⁾. وتماشياً مع أنماط النزاع، بلغت نسبة النازحين من ساغينغ 35 في المائة، وما يقرب من 50 في المائة عند ضمهم إلى النازحين من راخين⁽¹²⁾. ووردت تقارير عن وقوع أكثر من 300 حادثة حرق متعمد، تُسبب المسؤولية فيها إلى الجيش، رغم عدم إمكانية التحقق منها من مصادر مستقلة. وكما ورد سابقاً⁽¹³⁾، أدت الهجمات الإرهابية إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وزيادة مخاوف حرمان المدنيين من الغذاء والمأوى

(7) أبلغ عن وقوع حوالي 1 873 هجوماً على مرافق صحية منذ الانقلاب، منها 117 هجمة وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر المرجع نفسه).

(8) انظر <https://www.moi.gov.mm/news/79489>.

(9) انظر <https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-update-no51-9-march-2026>.

(10) انظر <https://data.unhcr.org/en/country/mmr>.

(11) انظر <https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-earthquake-situation-update-edition-1>.

(12) انظر <https://data.unhcr.org/en/country/mmr>.

(13) انظر A/HRC/54/59.

ووثائق الهوية والممتلكات، بل وحتى الأدوات المهنية التي يحتاجها الناس للعمل وإعالة أسرهم. ويعاني حوالي 9,2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين يحتاج أكثر من ثلث السكان إلى مساعدات إنسانية⁽¹⁴⁾. وانعدام الأمن الغذائي واضح بشكل خاص في شمال راخين، حيث تشير التوقعات إلى تدهور الوضع إلى المرحلة الحرجة الرابعة في مونغداو والمرحلة الكارثية الخامسة في بوثيرونغ بحلول أيار/مايو 2026⁽¹⁵⁾. ولا تزال المخاوف شديدة بشأن الروهينغا، حيث إن الحصار الذي يفرضه الجيش على وصول البضائع إلى ولاية راخين يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم بشكل خطير.

18- وتستمر التداعيات الاقتصادية للأزمة في التفاقم، وتزداد سوءاً بسبب الخسائر الاقتصادية التي قُدرت بنحو 11 مليار دولار في أعقاب زلزال عام 2025⁽¹⁶⁾. وكان للانخفاض الذي نتج عن ذلك في النشاط الاقتصادي وفقدان سبل العيش آثار بعيدة المدى على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في السكن، والحق في التعليم، والحق في الصحة. ورغم أن انخفاض تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية والتدابير الإغاثية الموجهة في عام 2025 ساعدت في تخفيف تكاليف الغذاء، إلا أن الضغوط ظلت كبيرة⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من تباطؤ معدل التضخم في عام 2025، ارتفع معدل التضخم في السلع غير الغذائية إلى 26,3 في المائة، مقارنة بـ 25,6 في المائة في عام 2024⁽¹⁸⁾. وأدى النزوح إلى ارتفاع الطلب على المساكن، كما أدى انقطاع التيار الكهربائي المتكرر إلى بقاء تكاليف الطاقة مرتفعة، مما دفع معدلات التضخم في قطاعي الإسكان والطاقة إلى حوالي 30 في المائة⁽¹⁹⁾. وسجلت المناطق المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك باغو وكاشين وماغواي وشان وساغينغ، أعلى معدلات التضخم، التي تراوحت بين 18 و26 في المائة، في الوقت الذي عانت فيه من صعوبات في إمكانية الوصول، وقيود على تدفق السلع، وتأخيرات عند نقاط التفتيش، ونقص في التمويل⁽²⁰⁾.

باء - الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالانتخابات

1- الانتخابات التي يتحكم فيها الجيش

19- في الفترة ما بين 28 كانون الأول/ديسمبر 2025 و25 كانون الثاني/يناير 2026، أجرى الجيش ثلاث جولات انتخابية في عملية انتخابية اتسمت بضغوط وقمع يتعلق بالمشاركة فيها. ففي العديد من المناطق، تعرض المدنيون لضغوط من أجل المشاركة، وتلقوا تهديدات في حال رفضوا ذلك أو في حال انتقدوا هذه العملية. ورغم ذلك، كرر المخاطبون مراراً وتكراراً مطالبتهم بتشكيل حكومة مدنية، وإقامة العدل وسيادة القانون⁽²¹⁾، ورفضوا الانتخابات التي أشرف عليها الجيش ووصفوها بأنها غير شرعية. وهذه الدعوات واضحة بشكل خاص في المناطق الواقعة خارج نطاق السيطرة العسكرية.

20- وبالإضافة إلى ذلك، عدّل الجيش من جانب واحد القوانين السارية بهدف حل الأحزاب السياسية المعارضة وتجريمها، بما في ذلك الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وواصل احتجاز القادة السياسيين

(14) انظر <https://fsccluster.org/myanmar>.

(15) انظر <https://www.wfp.org/publications/hunger-hotspots-fao-wfp-early-warnings-acute-food-insecurity>.

(16) World Bank, *Myanmar Economic Monitor: Surviving, Not Thriving* (2025), p. 8.

(17) المرجع السابق، ص 22.

(18) المرجع السابق، ص 22.

(19) المرجع السابق، ص 23.

(20) المرجع السابق، ص 25.

(21) انظر [A/HRC/59/57](https://www.unhcr.org/refugees/59/57).

في سجن سري، ومن بينهم أونغ سان سو كي. واعتقل وحاكم أشخاصا بسبب التعبير عن معارضتهم، سواء عبر الإنترنت أو خارجها، وأدانوا بعض المرشحين المشاركين في العملية الانتخابية لاستخدامهم كلمات مثل «الثورة» خلال التجمعات السياسية. وأشار تحليل قائم على الأدلة إلى أنه في ظل غياب الحماية القانونية الفعالة والآليات القضائية المستقلة، من المرجح أن تؤدي الانتخابات التي يخضع تنظيمها لسيطرة الجيش إلى ترسيخ الحكم الاستبدادي بدلاً من تسهيل الانتقال إلى الحكم المدني⁽²²⁾. وأرسلت بعض الدول بعثات مراقبة لمتابعة العملية التي خضعت لسيطرة الجيش، على الرغم من أن مراقبة الانتخابات بدا أنها تركزت في الغالب في أجزاء من يانغون وناي بي داو⁽²³⁾. وسُمح لبعض وسائل الإعلام الدولية بدخول ميانمار خلال فترة الانتخابات.

21- واستُبعدت شرائح واسعة من السكان من المشاركة في التصويت في العديد من مناطق البلد، بما في ذلك المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق الخاضعة لسيطرة عدة جهات، حيث تضرر النازحون ومجتمعات الأقليات بشكل غير متناسب. وظل الروهينغا محرومين من الجنسية وحقوق التصويت. وعلى الرغم من إعلان الجيش عن تنظيم انتخابات في 263 بلدة، جرت عملية التصويت في ثلثي الدوائر الانتخابية والمناطق القروية داخل البلدات المشاركة، حيث تشير البيانات إلى أنه من أصل 13 554 من الدوائر الانتخابية والمناطق القروية المقررة، استُبعدت 3 895، أي ما يقارب الثلث، مما حد من المشاركة. ووفقاً للجنة الانتخابية التي عينها الجيش، بلغت نسبة المشاركة 54 في المائة، حيث يُزعم أن 13 مليون ناخب من أصل أكثر من 24 مليون ناخب مؤهل أدلوا بأصواتهم⁽²⁴⁾. وتثير هذه الأرقام مخاوف من حرمان العديد من الناخبين من حقهم في التصويت، لا سيما عند مقارنتها بالانتخابات السابقة. وفي عام 2020، بلغ عدد الناخبين المؤهلين 37 مليون ناخب، وبلغت نسبة المشاركة 70 في المائة⁽²⁵⁾، أما في عام 2015، فقد بلغ عدد الناخبين المؤهلين 34 مليون ناخب، وبلغت نسبة المشاركة 70 في المائة⁽²⁶⁾. وأفادت التقارير بأن قوائم الناخبين أُعدت بشكل أساسي استناداً إلى تعداد سكاني أجراه الجيش عام 2024، ولم يشمل بشكل كامل سوى 145 بلدة من أصل 330 بلدة، وما يقدر بنحو 19 مليون شخص من أصل إجمالي عدد السكان البالغ 51 مليون نسمة⁽²⁷⁾.

22- وفاز حزب الاتحاد والتضامن والتنمية المرتبط بالجيش، باعتباره الكيان السياسي الوحيد الذي يتمتع بنفوذ على الصعيد الوطني، بأغلبية ساحقة، حيث حصل على 232 مقعداً من أصل 263 مقعداً في مجلس النواب، و109 مقاعد من أصل 157 مقعداً في مجلس الشيوخ⁽²⁸⁾، في زيادة هائلة مقارنة بـ 71 مقعداً كان قد فاز بها في عام 2020⁽²⁹⁾. وبفضل المقاعد الـ 166 المخصصة للجيش في دستور عام 2008، فإنهم يشغلون معاً 507 مقاعد من أصل 586 مقعداً في البرلمان.

(22) انظر <https://bangkok.ohchr.org/sites/default/files/documents/2025-12/OHCHRMyanmar-Background-paper-on-military-elections-Nov25.pdf>

(23) شملت الدول المشاركة بيلاروس، وكمبوديا، والصين، والهند، وكازاخستان، ونيكاراغوا، والاتحاد الروسي، وتايلند، وفيت نام.

(24) انظر <https://www.gnlm.com.mm/civil-servants-urged-to-foster-love-for-nation/>

(25) انظر <https://www.electionguide.org/elections/id/3319/>

(26) انظر <https://cartercentee50c07c05.blob.core.windows.net/blobcartercentee50c07c05/wp-content/uploads/2025/09/myanmar-2015-final.pdf>

(27) انظر https://anfrel.org/wp-content/uploads/2025/09/ANFREL_2025-Myanmar-Report_final_29-Sept-2025.pdf

(28) انظر <https://www.moi.gov.mm/moi%3Aeng/news/20208>

(29) انظر https://networkmyanmar.org/ESW/Files/ANFREL_Democracy-Under-Attack-F.pdf

2- سيادة القانون والحريات الأساسية وإكراه الناخبين

23- واصل الجيش ممارسة سلطته بشكل تعسفي وتعليق الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان، لا سيما في السياق الانتخابي. وأفادت مصادر موثوقة أنها تحققت من أن ما مجموعه 30 508 أشخاص، من بينهم 6 177 امرأة و633 طفلاً، اعتُقلوا لأسباب سياسية منذ وقوع الانقلاب، وأن 22 799 شخصاً لا يزالون رهن الاحتجاز، بينهم 4 261 امرأة و250 طفلاً. وفي سياق الانتخابات، وردت معلومات تفيد بأن السجناء السياسيين في عدة سجون أُجبروا على التصويت في الانتخابات. ووفقاً للأرقام العسكرية، تمت محاكمة ما لا يقل عن 324 رجلاً و80 امرأة قبل الانتخابات، بما في ذلك بسبب انتقادات طفيفة على الإنترنت، وفُرضت عليهم عقوبات غير متناسبة، مثل الحكم بالسجن لمدة 49 عاماً في إحدى القضايا بتهمة نشر مواد مناهضة للانتخابات⁽³⁰⁾.

24- وتجلّى عدم تسامح الجيش مع المعارضة بشكل خاص في اعتقال رئيسة حزب الرواد الشعبي، التي كانت قد انتقدت علناً إدارة العملية الانتخابية، بتهمة إجراء اتصالات غير مصرح بها مع دبلوماسيين أجانب. وأُفرج عنها لاحقاً، ويُقال إنها وُضعت تحت قيود تشبه الإقامة الجبرية. وأظهرت هذه الحالة وغيرها عدم وجود مجال للتعبير عن أي شكل من أشكال المعارضة، مما أدى إلى تقييد الحيز المدني والحريات الأساسية بشكل أكبر، وتقييد عمل وسائل الإعلام⁽³¹⁾. وظل الوصول إلى المعلومات غير مستقر، حيث أدى انقطاع خدمة الإنترنت على نطاق واسع ومحدودية الاتصال إلى إعاقة وصول الجمهور إلى المعلومات من مصادر مستقلة، مما ترك الكثيرين غير مدركين لأي مخاطر أمنية وشيكة. وأفاد مراقبون من الخبراء بحدوث انقطاعات واسعة النطاق في خدمات الاتصالات في كاشين وماغواي وراخين وساغينغ وشان وتانينثاي⁽³²⁾.

25- واندلع أكثر من 250 مظاهرة سلمية في أنحاء البلد، منها حوالي 100 مظاهرة قبل موعد الاقتراع. وُنظم معظم المظاهرات في مناطق خارج سيطرة الجيش، حيث سُجلت أعلى أعدادها، بواقع 132 مظاهرة، في بلدة بينماربين بمقاطعة ساغينغ. ولم تشهد المناطق الحضرية، مثل يانغون وماندالاي، سوى عدد قليل من الاحتجاجات المبلغ عنها، لا سيما في الأيام التي تلت الانتخابات.

26- ووُصف من أجريت معهم مقابلات القيود الشديدة المفروضة على التنقل بسبب الانتشار الكبير لنقاط التفتيش على الطرق والجسور، حيث يتعرض المدنيون للمضايقات والابتزاز. وأفاد أحدهم بأنه اضطر إلى عبور أربعة نقاط تفتيش على مسافة 75 متراً للوصول إلى مركز الاقتراع، حيث تم ابتزازه بدفع رشاًوى عند كل نقطة تفتيش. وأطلقت منظمات المجتمع المدني إنذارات بشأن تشديد المراقبة العسكرية، بما في ذلك استخدام نظام تفتيش ومراقبة الأشخاص⁽³³⁾.

27- وأشارت المقابلات والمشاورات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن الانتخابات جرت في جو عام من الخوف والإكراه، فضلاً عن لامبالاة عامة تجاه الخيارات المتاحة وآفاق التغيير. وأشار بعض من أجريت معهم مقابلات إلى أن قرارهم بالتصويت كان مرتبطاً بالخوف من التعرض لانتقام في حال عدم امتثالهم. وذكر البعض أنهم صوّتوا بدافع اليأس، على أمل أن تنتهي الأزمة. وأفادت التقارير بأن الموظفين المدنيين، بمن فيهم المعلمون، طُلب منهم التسجيل للتصويت،

(30) انظر <https://cjplatform.com/over-400-charged-under-election-law-as-myanmar-junta-pushes-third-phase-of-sham-polls/>

(31) انظر <https://www.icnl.org/our-work/myanmar?ki-cf-botcl=1>

(32) انظر <https://www.myanmarinternet.info/internet-shutdown>

(33) انظر https://bangkok.ohchr.org/sites/default/files/documents/2026-02/ohchr_myanmar_annual_update_2025.pdf

كما كان المسؤولون الإداريون يتجولون أحياناً من منزل إلى منزل لحث الناس على المشاركة. ورأى بعض من أجريت معهم مقابلات أنهم كانوا مضطرين للتصويت للحفاظ على استمرار أعمالهم، أو خوفاً من فقدان حقهم في الحصول على جوازات السفر أو غيرها من الوثائق في حال عدم إثبات مشاركتهم في التصويت. وأفاد آخرون بوقوع حالات إكراه وإبتزاز ورشوة بهدف إجبارهم على المشاركة، وتهديدات بإيذاء أقاربهم المحتجزين. وأبلغ عن تهديدات بالتجنيد الإجباري في الجيش، إلى جانب تدابير استهدفت النازحين، بما في ذلك حرمانهم من الحصول على الغذاء ومصادرة ممتلكاتهم. وأبلغ عن اتخاذ تدابير إدارية، منها رفض منح تصاريح عبور الحدود، ورفض تجديد جوازات السفر وإصدار رخص القيادة وبطاقات التسجيل الجامعية. وأشار المشاركون في المقابلات أيضاً إلى الحوافز التي تُقدم مقابل الحصول على الأصوات، مثل دفع فواتير الكهرباء وتوزيع المواد الغذائية في التجمعات السياسية وتوزيع الأموال النقدية. وخضع السجناء للتصويت المسبق في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2025، حيث أفادت التقارير بأن ذلك تم تحت التهديد بتوجيه تهم جنائية إضافية إليهم أو بعروض بإدراجهم في عمليات العفو المستقبلية.

28- ووصفت الأجواء في مراكز الاقتراع في أيام التصويت بأنها شديدة العسكرة. ووصف المشاركون في المقابلات وجود أفراد مسلحين داخل مراكز الاقتراع وحولها، فضلاً عن إجراءات رقابة صارمة على الدخول إلى تلك المناطق. وأثار وجود جنود مسلحين وضرورة تقديم قوائم ناخبين محددة إلى السلطات المحلية مخاوف بشأن سرية الاقتراع. ولم تتحقق المخاوف المتعلقة بتقادم انعدام الأمن والهجمات على المدنيين أثناء الإدلاء بأصواتهم، حيث شهدت أيام الاقتراع انخفاضاً في الأعمال العدائية، ولا سيما الغارات الجوية العسكرية، على الأقل في المناطق التي جرت فيها عملية الاقتراع.

رابعاً- إجراءات الحماية على أرض الواقع

ألف- مبادرات حماية المدنيين

29- منذ وقوع الانقلاب، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اتجاهات وأنماط العنف التي طالت المدنيين في جميع أنحاء ميانمار. وأدت العمليات الجوية والبرية التي شنها الجيش، والمراقبة الرقمية، وغيرها من انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية، إلى تفاقم المخاطر التي تهدد سلامة السكان، في حين أدت القيود المفروضة على المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ولم تتخذ الوحدات العسكرية أي تدابير، أو لم تتخذ تدابير كافية، لحماية المدنيين، بما في ذلك تحذير المجتمعات المحلية قبل شن العمليات البرية والضربات المدفعية والجوية وغيرها من الهجمات، مما أدى إلى تفاقم آثار العنف. ولم تخصص الجهات المسلحة الأخرى أيضاً موارد كافية للوفاء بالتزامها بحماية المدنيين، مما أدى إلى أزمة حماية خطيرة تركت المدنيين عرضة للهجمات.

30- واضطر المدنيون ومنظمات المجتمع المدني وهياكل الحكم المحلي إلى تحمل مسؤولية إنقاذ الأرواح وحماية المدنيين وضمان الحد الأدنى من إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوافرها، في ظل غياب استجابة من الدولة وعلى الرغم من الهجمات المستمرة التي يشنها الجيش على السكان المدنيين. وأنقذت هذه الجهات المعنية، وفي مقدمتها المنظمات النسائية، أرواح عدد لا يحصى من المدنيين، وأظهرت مرونة وقدرة على التكيف وحكمة وإبداعاً والتزاماً راسخاً بالعدالة والحقوق والديمقراطية، على الرغم من الدعم السياسي والمالي المتواضع الذي قدمه المجتمع الدولي مقارنة بخطورة الوضع على الأرض. ومثلت الاستجابات المحلية عاملاً حاسماً في إنقاذ آلاف الأرواح في أعقاب الزلزال الذي وقع في آذار/مارس 2025، على الرغم من إصرار الجيش على قصف المناطق المدنية المتضررة ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

31- وتباينت آليات الحماية واستراتيجياتها ومبادراتها تبايناً كبيراً، اعتماداً على الموقع، وقرب المنطقة من الحدود الدولية التي تتيح الوصول إلى السلع والمواد، والجهات الفاعلة التي تنفذ هذه التدابير، ونوع نظام الحكم المحلي، ومستوى الدعم الخارجي. وأظهر تحليل المقابلات والمساهمات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وجود بعض القواسم المشتركة بين الجهات الفاعلة المحلية التي تسعى إلى حماية السكان المدنيين. ورغم التردد في وصف تدابير الحماية الحالية خوفاً من التعرض للاستهداف من قبل الجيش، حدد المخاطبون 10 فئات رئيسية من الاستجابات التي وُضعت لتلبية احتياجات حماية المدنيين.

1- نظم الإنذار المبكر

32- أصبح الإنذار المبكر آلية أساسية للبقاء على قيد الحياة بالنسبة للمدنيين في جميع أنحاء البلد. واستناداً إلى الخبرات المكتسبة على مدى عقود من الصراع، وبلاستفادة القصوى من المعدات المتاحة والتكنولوجيات الحديثة، وفرت هذه التنبهات إشعاراً مسبقاً بمخاطر الغارات الجوية وتقدم القوات والعنف الوشيك، مما مكن العديد من المدنيين من الإخلاء والبحث عن ملاذ آمن. وفي بعض المناطق، أنشأت المجتمعات المحلية مراكز مراقبة تعمل على مدار الساعة لرصد إقلاع الطائرات وتحركات القوات وعوامل الخطر الأخرى، بهدف إطلاع المدنيين على هذه المعلومات باستخدام أجهزة اللاسلكي والهواتف الساتلية ومنصات المراسلة عبر الإنترنت، كلما أمكن ذلك. وفي معظم المناطق، استُخدمت أنظمة مكبرات الصوت، والإذاعة ذات الموجات القصيرة، والأجراس، أو طلقات الرصاص لإيصال التحذيرات. وأفيد أيضاً عن استخدام الكتيبات واللافتات وغيرها من وسائل نشر الرسائل والتوجيهات الأمنية. وتولت بعض هيكل الحكم المحلي مسؤولية حماية المدنيين، وأدمجت آليات الإنذار المبكر في هيكل الحكم على مستوى البلديات ولجان الأمن، بما في ذلك من خلال وضع سياسات ولوائح تتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ، والتجمعات العامة، واستخدام الأضواء والكهرباء خلال الليل.

33- ورغم أن المجتمعات المحلية ابتكرت حلولاً مبتكرة للتغلب على القيود التي فرضها الجيش على الإنترنت والاتصالات، إلا أن تأثير الغارات الجوية والهجمات على المدنيين كان كارثياً، حيث لقي العديد منهم - بمن فيهم كبار السن والمرضى وذوو الإعاقة والأشخاص الذين يواجهون صعوبات في الفرار - حتفهم بسبب عدم توفر وقت كافٍ للتحذير قبل وقوع الهجمات. وأدى تزايد استخدام الجيش للمسيرات التي تحلق على ارتفاعات عالية والضربات الليلية إلى الحد من الفعالية الإجمالية لأنظمة الإنذار المبكر المجتمعية هذه، مما أدى إلى ارتفاع معدلات القتل والدمار. وعلاوة على ذلك، أرجع المتحدثون تدهور أوضاع الحماية إلى توقف الدعم المالي الدولي، حيث اضطرت العديد من آليات الحماية إلى الاعتماد على العمل التطوعي وتوفير الأمن بوسائل محدودة.

2- البنية التحتية الوقائية

34- أجبرت الغارات الجوية التي شنتها الطائرات النفاثة والمروحيات والمسيرات والطائرات الشراعية وطائرات الجيروكوبتر المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد على إنشاء بنى تحتية وقائية، بما في ذلك الملاجئ المنزلية والملاجئ المرتجلة. وأدت المنظمات المحلية وهيكل الحكم دوراً أساسياً في التوعية ودعم المجتمعات المحلية في بناء ملاجئ على مستوى الأسر وإعداد إجراءات الإخلاء في حالات الطوارئ، مما ساهم في إنقاذ أرواح العديد من الأشخاص. غير أن بناء الملاجئ يتم عادةً بتمويل ذاتي ويقتصر على المواد المتوفرة محلياً، مما يعني أن العديد من الملاجئ تعاني من ضعف هيكل ولا تستطيع الصمود أمام تأثير الأسلحة الثقيلة. وأدى الحصار العسكري على البضائع، بما في ذلك مواد البناء، إلى تقييد قدرة المجتمعات المحلية بشكل مباشر على حماية المدنيين بشكل أفضل. وأعرب المشاركون في الحوار عن

قلقهم من أن الجيش، في المناطق الخاضعة لسيطرة مختلطة، حيث تتوفر السلع بشكل أفضل نسبياً، يستهدف المجتمعات المحلية المزودة بمخابي، معتبراً اتخاذ مثل هذه التدابير الوقائية دليلاً على وجود عناصر معادية للجيش.

35- وأدت الهجمات العسكرية إلى إتلاف أو تدمير المباني الدينية والمستشفيات والمدارس ومخيمات النازحين، من بين أهداف مدنية أخرى، مما حرم المدنيين من المزيد من خيارات الأمان وأدى فعلياً إلى القضاء على وظائف حماية المدنيين. وأعطت المجتمعات المحلية الأولوية لتعزيز المدارس والمرافق الصحية بهدف تحسين قدرتها على توفير الحماية، رغم أن القيود المالية حالت دون إجراء العديد من التحسينات الهيكلية الضرورية. وبالمثل، ظلت الأسر ذات الموارد المالية المحدودة معرضة للعنف، بسبب نقص الموارد أو عدم توفر خيارات أخرى. وأكد المشاركون مراراً وتكراراً على الحاجة إلى مزيد من الدعم اللازم لإنقاذ الأرواح، لتجنب ترك المدنيين يتحملون مسؤولية بقائهم على قيد الحياة من خلال اتخاذ تدابير الحماية على مستوى الأسرة.

3- الإخلاء والتجنب

36- ظل الإخلاء والتجنب - بما في ذلك الانسحاب من الأماكن العامة ومنازل العائلات أو مغادرة البلد - استراتيجيات الحماية الرئيسية التي لجأ إليها المدنيون للتصدي للمخاطر الناجمة عن العنف العسكري. ونتيجة لذلك، نزح عدة ملايين من الأشخاص منذ عام 2021⁽³⁴⁾، مع تباين كبير في أنواع وفترات النزوح. وعندما كان يُنظر إلى النزوح على أنه مؤقت، كان المدنيون يحاولون الاختباء في المناطق المجاورة لرعاية الأقارب المسنين أو الماشية أو حقولهم، ولكن عندما أصبح النزوح طويل الأمد، واجه المدنيون مخاوف جسيمة تتعلق بحماية حياتهم. وفي أعقاب الغارات الجوية، تجنب العديد من المدنيين التوجه للحصول على العلاج الطبي في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة خوفاً منهم، مما أدى إلى وقوع العديد من الوفيات التي كان من الممكن تجنبها. وفي بعض المناطق، نسقت الجهات المسلحة وهياكل الحكم المحلي والمجتمع المدني جهودها لتحديد مناطق آمنة يمكن للمدنيين الفرار إليها، رغم أن المدنيين ظلوا هم المسؤولون في المقام الأول عن إخلاء أنفسهم. ووردت تقارير عن مبادرات تهدف إلى لم شمل الأسر، ولا سيما الأطفال المفقودين، في الغابات أو غيرها من أماكن النزوح. وفي المدن والقرى، تُتقل الخدمات العامة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، بشكل روتيني إلى مباني عادية المظهر أو إلى الطوابق السفلية لتجنب مخاطر التعرض للهجمات. واتبعت الشباب بشكل منهجي استراتيجيات التهرب والإخلاء هرباً من التجنيد الإجباري والتجنيد القسري.

4- خدمات الرعاية الصحية الطارئة

37- في المناطق الواقعة خارج نطاق السيطرة العسكرية أو الخاضعة لسيطرة المنظمات المسلحة العرقية القديمة العهد، بذلت المجتمعات المحلية وهياكل الحكم موارد وجهوداً لضمان حصول المدنيين في المناطق التي تم السيطرة عليها مؤخراً على الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية المركزة على علاج الصدمات. وبفضل المساهمة الجوهرية التي قدمها العاملون في المجال الصحي المنتمون إلى حركة العصيان المدني، أتيحت الفرصة للعديد من الإدارات المحلية لتقديم الخدمات الأساسية بطريقة منظمة. ودُكرت خدمات الإسعاف التطوعية المقدمة للمدنيين المصابين كأمثلة على ذلك، إلى جانب العيادات المتنقلة والفرق الطبية التي تتوجه إلى قرى يصعب الوصول إليها لتقديم الاستجابة الطارئة. ورغم المخاطر الشخصية الكبيرة التي غالباً ما يتعرضون لها، ظلت شبكات الشباب

(34) انظر <https://data.unhcr.org/en/country/mmr>.

والنساء والمنظمات الدينية والمجتمعية هي الجهات التي تقدم الخدمات الصحية في الخطوط الأمامية، وساهمت في توفير الرعاية المنقذة للحياة.

38- واستمرت القيود المفروضة على نطاق التغطية والقدرات في التزايد بالتوازي مع تزايد الاحتياجات. وأدى العنف إلى زيادة هائلة في عدد المصابين وذوي الإعاقة الذين لا تتوفر لهم خدمات صحية أو تأهيلية ملائمة. وأشار تحليل الخبراء إلى أن المكاسب الصحية التي تحققت على مدى عقود قد تراجعت منذ وقوع الانقلاب، وكانت المجتمعات الريفية والمشردة من بين الأكثر تضرراً⁽³⁵⁾. وأدت القيود التي فرضها الجيش على وصول المساعدات الإنسانية إلى نقص حاد في الإمدادات الطبية، بما في ذلك اللقاحات، وساهمت في تفاقم المخاوف، بما في ذلك ما يتعلق بسوء التغذية والأمراض الجلدية والكوليرا والملاريا والالتهاب الرئوي. وأفادت المجتمعات المحلية باستمرار عن احتياجات ملحة للدعم النفسي والاجتماعي. ووردت تقارير موثوقة تقيد بفرض الجيش قيوداً على عمليات ومهام المنظمات الصحية المجتمعية في المناطق الخاضعة لسيطرته، مما أثار مخاوف عميقة بشأن برامج صحة الأم والطفل وبقيتهما على قيد الحياة.

5- المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ

39- أدت المنظمات المجتمعية دوراً أساسياً في تعزيز قدرة المدنيين على الصمود وحمايتهم من خلال توفير المساعدات النقدية والمأوى والغذاء والمياه والأدوية ومستلزمات النظافة الصحية والاستشارات والمعلومات الصحية، بالإضافة إلى أشكال الدعم الأخرى لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً⁽³⁶⁾. وبفضل الثقة التي يحظون بها ومعرفتهم بالجهات الفاعلة والديناميات المحلية، طور العاملون في مجال الاستجابة أنظمة وإجراءات فعالة لمساعدة مجتمعاتهم المحلية على مدى خمس سنوات من النزاع.

40- وغالباً ما تُحبط الجهود المحلية الرامية إلى إنتاج الأغذية وتوزيعها محلياً بسبب الغارات الجوية العسكرية وهجمات الحرق المتعمد، أو بسبب الألغام الأرضية وتكاليف النقل الباهظة. ويؤدي ذلك حتماً إلى زيادة الاعتماد على تمويل المانحين. وقدمت بعض الإدارات المحلية الدعم التنسيق واللوجستي للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، حيث أنشأت بنوك أرز في مواقع استراتيجية لدعم النازحين الجدد، وطبقت ممارسات لنقاسم الأرز من أجل تلبية الاحتياجات الدنيا. وكانت عمليات توصيل المواد الغذائية تُنسق في كثير من الأحيان من خلال لجان النقل المحلية، لتعزيز أمنها في ضوء استمرار أعمال النزاع، ولتنظيم نقاط استلام مرنة للمساعدات بهدف تجنب نقاط التفتيش والغارات الجوية. وحمل أفراد فرق الطوارئ الأكياس يدوياً عندما تعذر وصول الشاحنات وأوضح بعض المتحدثين أن الدعم النقدي غالباً ما يُفضل عندما يتسنى شراء الاحتياجات محلياً، وذلك لتقليل المخاطر الأمنية ومخاطر النقل، بما في ذلك مصادرة البضائع عند نقاط التفتيش التي يديرها الجيش في الغالب.

6- آليات الحماية المراعية للمنظور الجنساني

41- أكد المخاطبون أن إنشاء آليات حماية تراعي المنظور الجنساني يوفر ضمانات أساسية للنساء والأطفال، لا سيما وأن الاكتظاظ وعدم كفاية البنية التحتية في مناطق النزوح يزيدان من تعرضهم للعنف. وشاركت المنظمات النسائية والشبابية في تطوير بعض الآليات المحلية، مما عزز قدرتها على تقديم الخدمات بطريقة تراعي المنظور الجنساني. وقدمت الإدارة المحلية والمجتمعات المحلية المساعدة للأسر

(35) انظر <https://hiswg.org/wp-content/uploads/2025/08/Ethnic-Demographic-Health-Survey.pdf>.

(36) انظر https://wp.progressivevoicemyanmar.org/wp-content/uploads/2025/09/Edited_Our-Shared-Responsibility_report_Final-1.pdf.

النازحة وسهّلت حصول الأطفال على التعليم. وأظهرت المنظمات النسائية نُهجاً متطورة ومرنة للحفاظ على مبادرات الحماية ووصول المساعدات الإنسانية، وذلك من خلال وضع استراتيجيات وصول مجتمعية، حيث تولت قيادات المجتمع النسائية مهمة التفاوض بشأن الوصول. وحددت المنظمات النسائية التهديدات التي تستهدف النساء على وجه التحديد، وزودت أنظمة الإنذار المبكر بالمعلومات اللازمة لاتخاذ إجراءات استجابة فعالة. ومن أجل منع العنف الجنساني والتصدي له، أنشأت المجموعات النسائية أماكن آمنة واعتمدت استراتيجيات "الحماية من خلال التواجد"، حيث قامت بنشر متطوعات في الأماكن العامة ونقاط التوزيع والملاجئ للحد من مخاطر التعرض للعنف والاستغلال. وفي العديد من المناطق الواقعة خارج نطاق السيطرة العسكرية، طبقت الإدارات المحلية والمنظمات المحلية نظام الحصص أو منحت أدواراً ذات أولوية للنساء في اللجان المسؤولة عن التنسيق واتخاذ القرارات فيما يتعلق بحماية المدنيين والمساعدات الإنسانية، وكفلت أيضاً تمثيل النساء في قيادة مخيمات النازحين.

7- برامج التثقيف والتوعية

42- قادت منظمات المجتمع المدني الجهود الرامية إلى ضمان الحصول على التعليم والمعلومات الضرورية للبقاء على قيد الحياة من خلال برامج التوعية المتعلقة بحماية المدنيين وتدابير التخفيف والاستجابة. ونُظمت دورات تدريبية للأطفال والكبار بهدف التوعية بمخاطر الغارات الجوية والألغام الأرضية، وذلك في المدارس واجتماعات المجتمع المحلي، كما نُشرت المعلومات عبر الإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي والمطبوعات. وشكل التلوث بالذخائر المتفجرة، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد، مصدر قلق كبير، حيث ظلت إجراءات المسح المنهجي محدودة، ولم تُجر أي عمليات إزالة. وأدى استمرار العنف والتغيرات في السيطرة على الأراضي إلى زيادة التلوث بالألغام المضادة للأفراد، حيث أفادت التقارير بأن عدة أطراف واصلت استخدامها، في حين تضاعفت الموارد المخصصة لأعمال المسح وإزالة الألغام. وبدون التوعية بمخاطر الألغام وإزالة الذخائر المتفجرة، فإن الآثار المترتبة على المدنيين ستتفاقم.

8- الرصد والتوثيق والإبلاغ

43- شكّلت عمليات التوثيق المجتمعية ركيزة أساسية في مجالات الإنذار المبكر والحماية وتحليل المخاطر، فضلاً عن أنشطة الدعوة. وبفضل دعم المجتمع المدني والمساعدة الفنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، توسعت جهود جمع البيانات والتحقق منها في جميع أنحاء البلد، حيث قامت شبكات الشباب بدور رائد في هذا الصدد. وأتاح ذلك تحديد المخاوف المتكررة المتعلقة بالأمن، وتوقع الغارات الجوية أو الهجمات، وتنبيه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى المخاطر الوشيكة. وبذل العديد من الجهات المسؤولة جهوداً لتقنين إجراءات التوثيق وإعداد التقارير. وأنشأت بعض الجهات فرقاً لجمع البيانات ونشرتها في عدة مناطق من البلد لتقييم الاتجاهات والمخاطر وتدابير التخفيف، في حين شكلت جهات أخرى لجاناً مخصصة للتنسيق مع الشبكات على مستوى القرى، بما في ذلك شبكات النساء والشباب. وساهمت الوثائق المستندة إلى الأدلة في مواجهة الروايات العسكرية التي تهدف إلى الإبقاء على السلطة، وفي إطلاع المجتمع الدولي على التوجهات المتغيرة في أزمة حقوق الإنسان. ومع ذلك، أثرت التخفيضات في التمويل بشكل كبير على القدرة التشغيلية للمنظمات المحلية التي تعمل على توثيق الانتهاكات، مما أدى إلى تقييد هذا الدور الأساسي.

9- آليات العدالة والمساءلة

44- ظهرت آليات العدالة والمساءلة غير الحكومية جنباً إلى جنب مع تدابير الحماية التي يقودها المدنيون في المناطق الواقعة خارج نطاق السيطرة العسكرية، مستفيدة أيضاً من الأمثلة المستمدة من

شعبي الكاريني والشين، والتي سُلط الضوء عليها في التقارير السابقة⁽³⁷⁾. وساعدت هذه الآليات في بعض الحالات على تحقيق الاستقرار في المناطق التي عملت فيها، حيث وفرت شعوراً معيناً بسيادة القانون وخففت من بعض آثار النزاعات أو الخلافات المحلية. وفي ساغينغ وماغواي وتانينثاي، أنشأت حكومة الوحدة الوطنية هيكلًا ثلاثيًا⁽³⁸⁾ لضمان الأمن المحلي وأعمال الشرطة والتنسيق وتسوية النزاعات. وفي كاشين وأجزاء من شان، اضطرت المحاكم القروية العرفية والهيئات الإدارية التي أنشأتها الجماعات المسلحة إلى معالجة النزاعات المتعلقة بالأراضي والعنف المنزلي والجرائم الخطيرة. إلا أن هذه الهيئات تقدر إلى القدرة على الفصل في الجرائم الخطيرة مع توفير الضمانات الكاملة لإجراءات التقاضي السليمة وضمانات المحاكمة العادلة. وفي كايين، تحت إشراف الاتحاد الوطني الكاريني، أفادت التقارير بأن المؤسسات القضائية المحلية أشركت نساء في مناصب قضائية رفيعة ضمن آليات العدالة العاملة. وتستمر الجهود التي تبذلها إدارة تانغ لإثشاء أكاديمية للقانون وتعزيز التعليم القانوني. وفي المناطق الأخرى الخاضعة لإدارات محلية أنشئت مؤخراً، أفادت التقارير بأن الإجراءات القضائية غالباً ما كانت تعتمد على الوساطة المجتمعية وقرارات الهياكل الإدارية لكل بلدة.

45- وعلى الرغم من تداخل الاختصاصات، ومحدودية القدرات المؤسسية، وحالات الفساد، والقيود المستمرة المرتبطة بالنزاع في هذه السياقات المختلفة، أفاد المخاطبون بتحقيق نتائج مرضية في النزاعات المدنية الصغيرة. وأعربوا عن قلقهم إزاء بطء سير التحقيقات، والشفافية المحدودة في القضايا الجنائية الخطيرة، وإساءة استخدام السلطة، ومخاطر التعرض للانتقام بالنسبة للمشتكين. وفي ظل غياب نظام قضائي فعال، تظل الآليات المحلية هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي توفر شكلاً عملياً لإقامة العدل يسهم في التماسك الاجتماعي، وينبغي دعمها بشكل ملائم، سياسياً ومالياً، إلى حين انتهاء الأزمة واستعادة مؤسسات العدالة الشرعية التابعة للدولة.

46- وعلى الصعيد الدولي، لوحظ إحراز تقدم في مجال المساءلة. وفي كانون الثاني/يناير 2026، عقدت محكمة العدل الدولية جلسات استماع شفوية بشأن موضوع الدعوى بين الدول التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار بسبب انتهاكات مزعومة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، تُجري المحكمة حالياً مداولاتها لإصدار حكمها⁽³⁹⁾.

47- وفي المحكمة الجنائية الدولية، لا تزال السجلات العامة تشير إلى وجود طلب معلق قدمه المدعي العام لإصدار مذكرة توقيف بحق الجنرال الأعلى مين أونغ هلاينغ بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد الروهينغا في عام 2017⁽⁴⁰⁾. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود الحثيثة لمحاسبة الجناة الآخرين ووضع حد لحالة الإفلات من العقاب المستمرة.

10- الجهود التعاونية

48- أصبح التعاون بين منظمات المجتمع المدني وهياكل الحكم المحلي وقادة المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة المناهضة للجيش أمراً بالغ الأهمية لتنفيذ تدابير حماية المدنيين وإدارة الشؤون المحلية في مناطق النزاع. وفي حين قامت منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بالجزء الأكبر

(37) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/59/57.

(38) يتألف الهيكل الثلاثي مما يلي: Pa Ka Pha، أو فرق الدفاع الشعبي، المسؤولة عن الدفاع المحلي؛ Pa Ah Pha، أو السلطات الشعبية، المسؤولة عن الإدارة المحلية؛ Pa La Pha، أو فرق الأمن الشعبي، المسؤولة عن الأمن المحلي.

(39) انظر <https://www.icj-cij.org/case/178>.

(40) انظر <https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-application-arrest-warrant-situation-bangladesh>.

من العمل الميداني، ساهمت هياكل الحكم المحلي في توفير الدعم اللوجستي والتنسيق والأمن، وهي عناصر لا غنى عنها لحماية المدنيين وتوفير الاستجابة الأولية عقب الهجمات.

49- ومن أجل تنظيم العمليات، اعتمد المجلس الاستشاري لولاية كاريني في أيار/مايو 2025 سياسة إنسانية تهدف إلى إقامة نظام إنساني استباقي قائم على الحقوق. وينص على تقديم مساعدات موجهة للفئات الضعيفة، والتخطيط بقيادة المجتمعات المحلية، واتباع نهج تراعي المنظور الجنساني وتتميز بالشمولية، والتعاون بين هياكل الحوكمة والمجتمع المدني ومقدمي الخدمات العرقيين والمنظمات الدولية⁽⁴¹⁾. وهي تدعم مشاركة المجتمعات المحلية في نظام الإنذار المبكر على جميع مستويات الحوكمة، بهدف إنشاء نظام يسهل الوصول إليه ومصمم لدعم الاستجابة المبكرة الفعالة. وينص على ضرورة تفعيل إجراءات الاستجابة للطوارئ في غضون 48 ساعة، ويعتمد على لجان الاستجابة للطوارئ التي شكلت مسبقاً على مستويات إدارية متعددة. ورغم أن إجراء تقييمات نوعية سليمة لا يزال يمثل تحدياً، فإن هذا النوع من سياسات الحماية القائمة على الحقوق يُعد نموذجاً جيداً يمكن للجهات الفاعلة الأخرى في مجال الحوكمة أن تستلهم منه لوضع نهج مماثلة.

50- وأورد المخاطبون أمثلة على التعاون بين الجماعات المسلحة المناهضة للجيش، وهياكل الحكم المحلي، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية في إثارة قضايا الحماية ومعالجتها، بما في ذلك ما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكبها العناصر المسلحة. وفي كاشين، قدمت منظمات المجتمع المدني المشورة الفنية من خلال آليات الحكم المحلي بشأن أولويات الحماية ومخاوف مجتمعات محلية محددة. ومع ذلك، لم تلق الدعوات المستمرة منذ فترة طويلة إلى مزيد من التنوع وزيادة التمثيل العرقي والجنساني في هياكل الحكم أي استجابة. وفي كاشين، وردت تقارير تفيد بتواصل مباشر بين المجتمع المدني والجهات المسلحة بشأن قضايا حماية محددة، مثل الابتزاز والضرائب غير الرسمية التي تؤثر على المجتمعات المحلية. ومن خلال الحوار والتدريب، نجح المجتمع المدني في توعية الجهات الفاعلة المسلحة بالقانون الدولي الإنساني ومعايير حماية المدنيين، مما ساهم بشكل إيجابي في منع وقوع الانتهاكات. وفي منطقة شان، أفادت التقارير أن فرقاً مخصصة أنشئت لتعزيز المشاركة المجتمعية ومعالجة الشكاوى ضمن الإدارات النسائية للعمل مع القرويين. وفي تشين، وصف المشاركون آليات تنسيق عملية تهدف إلى تسهيل حماية المدنيين، بما في ذلك نظام يتيح التنقل عبر الأقاليم في حالات الطوارئ الطبية لتسهيل إحالة المدنيين المصابين إلى العيادات الآمنة.

باء - التحديات وآفاق المستقبل

51- أثبتت آليات ومبادرات الحماية هذه، بمشاركة شاملة ومنظمة من مختلف الأطراف الفاعلة، أن بعض الأطراف المسلحة أخذت التزاماتها الدولية على محمل الجد وعملت بشكل تعاوني لتعزيز حماية المدنيين. ومع ذلك، لا تزال هذه الآليات ضعيفة وتختلف من منطقة إلى أخرى في البلد بسبب بيئات العمل شديدة الصعوبة والموارد المحدودة. وأعاقَت المخاوف المتعلقة بالمراقبة وقيود التنقل ومخاطر التعرض للانتقام عملية التنسيق والاستجابة السريعة، في حين أدى انقطاع تدفق المعلومات إلى إضعاف قدرات الإنذار المبكر بشكل أكبر. وأدى ذلك إلى اعتماد استراتيجيات تخفيف قصيرة الأجل بدلاً من الحماية الشاملة.

52- ولوحظ أن الجيش هو الطرف الرئيسي المسؤول عن تفاقم المخاوف المتعلقة بالحماية وعن تقييد استجابات الحماية والاستجابات الإنسانية، حيث أدى انقطاع خدمات الإنترنت والهاتف الذي فرضه

(41) انظر <https://ieckarenni.org/karenni-state-interim-humanitarian-policy/>.

الجيش لفترة طويلة إلى إضعاف أنظمة مراقبة الحماية والإنذار المبكر بشكل كبير. ويُضطر المدنيون السفر لساعات طويلة للوصول إلى الإنترنت، في حين أن عمليات تفتيش الهواتف عند نقاط التفتيش غالباً ما كانت تؤدي إلى الاعتقالات والابتزاز والتجنيد الإجباري. وإلى جانب الاستخدام المتزايد للمسيرات والطائرات المزودة بمحركات صغيرة والطائرات المروحية الصغيرة، فضلاً عن عدم وجود تحذيرات صوتية واضحة، أدت هذه الإجراءات إلى إضعاف فعالية آليات الإنذار المجتمعية، مما أدى في النهاية إلى ارتفاع عدد القتلى من المدنيين.

53- وقد تبين أن تشتت السلطة والثغرات في الحوكمة في المناطق الخاضعة لسيطرة المنظمات المسلحة العرقية أو الجماعات المناهضة للجيش تؤثر على نتائج الحماية التي تحصل عليها المجتمعات المحلية. وشملت هذه المتطلبات زيادة المتطلبات الإدارية من قبل الهياكل الإدارية غير العسكرية، وشملت، في بعض الحالات، طلبات لتبادل المعلومات المالية أو ميزانيات المشاريع. وفي بعض المناطق، أفادت المجتمعات المحلية بأن تقديم الخدمات محدود وأن الثقة في الهياكل الإدارية آخذة في التراجع، في حين وُصفت آليات العدالة بأنها غير متسقة، مما يحد من إمكانية وصول الضحايا والناجين إلى العدالة. وتباينت التقارير المتعلقة بالممارسات الضريبية باختلاف المناطق، وكثيراً ما وُصفت بأنها تفقر إلى الشفافية وإلى آليات الرقابة الفعالة وفرص معالجة الشكاوى. ومن أجل تعزيز حماية المدنيين، وتأمين قنوات المعلومات، وضمان النزاهة في هياكل الحكم وآليات المساءلة، سيكون من الضروري توفير دعم مستمر بالمعارف والمشورة الفنية والموارد.

54- وتوفير تمويل يمكن التنبؤ به أمر ضروري لتعزيز مبادرات حماية المدنيين. وقد هدد خفض المساعدات الدولية وتعليقها استدامة آليات الحماية التي تقودها الجهات المحلية، مما أثر بشكل خاص على المنظمات التي تقودها نساء. وأدى ذلك إلى إغلاق المكاتب وتسريح الموظفين وخفض عدد البرامج في وسائل الإعلام العرقية وفي المنظمات النسائية. وجرى تقليص أو وقف البرامج الإنسانية والمجتمعية، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى النازحين والمبادرات التعليمية والدعم النفسي والاجتماعي، مما أدى إلى مفارقة ضعف المجتمعات المحلية. وتراجعت كفاءة شبكات الإنذار المبكر التي كانت تراقب في السابق تحركات الطائرات العسكرية وتصدر تنبيهات، وذلك في أعقاب خفض التمويل الذي أدى إلى إغلاق مراكز المراقبة وتقييد الوصول إلى المعدات المتطورة. وعلى الرغم من استمرار العمل بالتدابير الممولة ذاتياً، فإن نقص نطاق التغطية زاد من تعرض المدنيين للأذى. وتدهورت خدمات الرعاية الصحية الطارئة، حيث أفادت المنظمات بأنها تواجه صعوبات في الحفاظ على سلاسل إمداد الأدوية والمرافق الصحية. وأغلقت الملاجئ المخصصة لضحايا العنف الجنسي والجنساني أو أصبحت تعمل بطاقة استيعابية منخفضة، بينما قلص نطاق مرافق الإيواء والبرامج التعليمية والبرامج المخصصة للنساء، أو لم يحافظ عليها إلا من خلال إعادة تخصيص موارد الطوارئ المحدودة. وفُصلت برامج التعليم المخصصة للأطفال النازحين ومبادرات الدعم النفسي والاجتماعي.

55- وبالإضافة إلى ذلك، أدت طرق التمويل القائمة على المشاريع، وقصيرة الأجل، وصغيرة النطاق، في بعض الأحيان، إلى إضعاف آليات الحماية التي يقودها المدنيون، وأثرت على الثقة في تبادل المعلومات والاستجابات المنسقة التي يعتمد عليها المدنيون. وأثر إعطاء الأولوية لتخصيص الأموال للمساعدات الإنسانية قصيرة الأجل في أعقاب الزلزال على الدعم المقدم للمشاركة المدنية والحكم الديمقراطي، مما أدى إلى تقييد قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على التركيز بفعالية على حماية المدنيين.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

56- بعد أكثر من خمس سنوات من الانتهاكات العسكرية الواسعة النطاق والمنهجية، لا تزال أزمة حقوق الإنسان في ميانمار تجلب الموت والدمار والمعاناة والخوف واليأس على السكان المدنيين. وصعد الجيش هجماته، لا سيما باستخدام القوة الجوية، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين وإلحاق دمار واسع النطاق بالأعيان المدنية. وواصلت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش شن هجماتها، بما في ذلك استخدام قذائف الهاون والمسيرات والعبوات الناسفة، واستهدفت موظفي الانتخابات خلال الفترة الانتخابية، لكن حجم هذه الهجمات وشدتها لا يُقَارَنان بالعنف الذي يمارسه الجيش.

57- ولا يزال من الضروري والملح الوقف الفوري للأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين الذين يحتاجون إلى الغذاء والمياه النظيفة والأدوية والخدمات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوقف ويمنع نقل الأسلحة وقطع غيارها ومكوناتها والذخائر والمعدات الحربية، فضلاً عن وقود الطائرات والمواد ذات الاستخدام المزدوج، إلى ميانمار، حيثما كان هناك خطر من أن تيسر هذه المواد ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني.

58- ومن الأهمية بمكان أيضاً مواصلة دعم مطالب شعب ميانمار بإقامة حكومة مدنية ديمقراطية وبناء بلد يقوم على العدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا ينبغي تأييد المحاولات الرامية إلى الحصول على الشرعية السياسية من خلال عملية انتخابية تفتقر إلى العناصر الأساسية للمصداقية. وفشلت الانتخابات التي خضع تنظيمها لسيطرة الجيش في احترام حقوق الإنسان الأساسية لمواطني البلد، بل أدت إلى تفاقم العنف والاستقطاب المجتمعي⁽⁴²⁾. وبدلاً من أن تسهم الانتخابات في إرساء حكم مدني شامل للجميع أو تهيئة بيئة أكثر أماناً، فقد أدت إلى تفاقم أزمة الحماية التي لا يزال المدنيون في ظلها معرضين للأذى ويفتقرون إلى آليات الحماية الضرورية والمساعدات الإنسانية الأساسية.

59- ولمساعدة السكان المدنيين ودعمهم، تحملت المجموعات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني وأنظمة الحكم المحلي مسؤولية إنشاء وإدارة آليات الحماية في جميع أنحاء ميانمار. وبدلاً من ذلك، غالباً ما يتم حالياً توفير المهام الحكومية التقليدية، مثل الإنذار المبكر والرعاية الصحية في حالات الطوارئ، وتنسيق المساعدات الإنسانية، من خلال أنظمة محلية تعتمد على المعارف المحلية والقدرة على التكيف والإبداع للتغلب على القيود الشديدة المفروضة عليها. وقد أثبتت هذه الآليات، رغم هشاشتها ومحدوديتها، أن توفير درجات من الحماية أمر ممكن حتى في ظل الظروف القاسية، شريطة أن تستند إلى الشرعية والثقة والتنظيم الجماعي. ولا يزال الدعم السياسي والمالي عنصرين أساسيين لتوفير الظروف المواتية لتطورها وفعاليتها واستدامتها، بالاعتماد على الأسس الديمقراطية التي تظهر على مستوى المجتمع المحلي.

60- وفي ضوء النتائج أعلاه، يهيب المفوض السامي بجيش ميانمار أن يقوم بما يلي:

(أ) التوقف فوراً عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وجميع انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، ومنها المدارس والمستشفيات والمواقع الدينية ومخيمات النازحين، امتثالاً لقرار مجلس الأمن 2669 (2022)؛

(42) انظر - <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/01/myanmar-turk-says-military-controlled-ballot-exacerbates-violence-and-social>

(ب) السماح بمرور مساعدات الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين لها على أن تكون محايدة لا يشوب تقديمها أي تمييز سلبي وعلى أن تُقدّم بسرعة وبدون عوائق، مع تيسير هذا المرور، ورفع القيود على إيصال الغذاء والدواء والإمدادات الأساسية والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(ج) الوقف الفوري لجميع ممارسات التجنيد التعسفي، بما في ذلك تجنيد الأطفال والروهينغا، التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والإفراج الفوري عن المجندين تعسفاً؛

(د) إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفياً دون مزيد من التأخير، وضمان توفير سبل انتصاف فعالة لجميع حالات الحرمان من الحرية، بما في ذلك الحالات التي تستند إلى مزاعم التهرب من التجنيد أو رفضه.

61- ويوصي المفوض السامي بأن تقوم حكومة الوحدة الوطنية والمنظمات العرقية المسلحة والجماعات المسلحة المناهضة للجيش بما يلي:

(أ) وقف جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان على الفور؛

(ب) اتخاذ خطوات محددة لاحترام وحماية المدنيين، بما في ذلك بذل الجهود لضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات، واتخاذ تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين والفئات العمرية بالتشاور مع المجتمعات المتضررة، بطريقة تتوافق مع القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) وقف جميع ممارسات التجنيد القسري، لا سيما فيما يتعلق بالأطفال والروهينغا، والإفراج الفوري عن المتضررين.

62- يوصي المفوض السامي الدول، بما في ذلك الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما يلي:

(أ) إحالة حالة حقوق الإنسان في ميانمار، عن طريق مجلس الأمن، إلى المحكمة الجنائية الدولية؛

(ب) وقف ومنع نقل الأسلحة وقطع غيارها ومكوناتها والذخائر والمعدات الحربية، فضلاً عن وقود الطائرات والمواد ذات الاستخدام المزدوج، إلى ميانمار، حيثما كان هناك خطر من أن تيسر هذه المواد ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني؛

(ج) تقديم الدعم السياسي والمالي لمطالب شعب ميانمار بالديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك من خلال التواصل المنتظم مع حكومة الوحدة الوطنية والجهات الفاعلة الديمقراطية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك ممثلو هيكل الحكم المحلي؛

(د) الامتناع عن إضفاء الشرعية على ما يُزعم من ممارسة الجيش للسلطة المدنية، ولا سيما من خلال الامتناع عن استئناف تنفيذ البرامج أو تقديم أنشطة التعاون التقني مع المؤسسات الخاضعة لسيطرته؛

(هـ) تشجيع تدابير بناء الثقة والحوار السياسي استناداً إلى إحرار تقدم حقيقي وموثق في الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالحد من العنف، وحماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين؛

(و) دعم الجهود الإقليمية التي تبذلها رابطة دول جنوب شرق آسيا من أجل وقف الأعمال العدائية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين؛

(ز) ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الروهينغيا، الفارين من العنف إلى الخارج، من خلال منحهم الحماية الدولية بما يتوافق مع القانون الدولي، وتوفير حلول لوضعهم القانوني على المدى الطويل، وتيسير حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، في ظل تزايد المخاوف بشأن التجنيد القسري والعنف المرتبط بالنزاع في حال إعادتهم؛

(ح) التشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن الاحتياجات الفنية والمالية والإنسانية واحتياجات الحماية للسكان المدنيين، وضمان توفير الأموال للمجتمع المدني بشكل مباشر يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب من أجل تنفيذ برامج فعالة لإنقاذ الأرواح.